



عبد النبي الشعلة

alshoala@batelco.com.bh

عندما لا تتساقط ثمرات النمو إلى الأسفل

وقفة

الأعلى قدرة تنافسية في القارة الأفريقية وفي المركز 29 بين اقتصاديات العالم برتبة الرابع عربياً متخطياً البحرين وسلطنة عمان وإيطاليا واليونان والبر تغال.

لكن الشباب التونسي حسين بلقارح ناجي كان له رأي آخر، فقد صعد على عمود كهرباء في ولاية سيدي بوزيد بنهاية العام الماضي، وأخذ يصرخ بأعلى صوته "لا للبؤس، لا للبطالة" ثم عرض نفسه لصعق كهربائي وسقط ميتاً.

الخريج الجامعي محمد البوعزيزي، من نفس الولاية أحرق نفسه حتى الموت، وشدت رائحة جسمه المحترق انتباه العالم بأسره إلى الوجه الآخر لعملية النمو الناجحة للاقتصاد التونسي، فمعدل البطالة في تونس كان مرتفعاً جداً تضعه الإحصاءات الرسمية عند 14.2 %، وتقدره المصادر المستقلة بأكثر من عشرين في المائة.

إن 30 % من العاطلين عن العمل في تونس هم من فئة الشباب و70 % منهم من الجامعيين وذلك حسب آخر دراسة مؤلها البنك الدولي. من جانب آخر فإن 90 % من المشاريع قد تركزت في المناطق الساحلية، وكلها حُصرت في أيدي معدودة من أسرة الرئيس وأقربائهم ومقربهم.

وتحدد المصادر الرسمية معدل الفقر بـ 3.8 % من مجمل عدد السكان البالغ أكثر من عشرة ملايين نسمة، بينما تؤكد مصادر أخرى أن النسبة تبلغ 10 % أي أن أكثر من مليون تونسي يعيشون تحت خط الفقر أو خط الجوع، والكل يدرك أن بين خط الفقر وخط الثراء يثبت السخط وينمو التذمر وتحت خط الفقر يتفجر الغضب والعنف.

تفتش البطالة والفقر وغلاء المعيشة ولدت الغضب لدى الناس في مصر وفي تونس ودفعتهم إلى الشوارع والميادين وأشعلت انتفاضة العاطلين أو انتفاضة الأسعار التي سميت فيما بعد بثورة الياسمين وثورة ميدان التحرير، هؤلاء الناس الذين نزلوا إلى الشوارع وتجمعوا في الميادين لم يكن لديهم أي شيء مادي يحرصون عليه وليس عندهم ما يحرصونه. ولقد قال بسمارك، السياسي البارِع وموجد ألمانيا "إن الحمقى هم الذين يستفيدون من تجاربهم، أما أنا فسأستفيد من تجارب غيري".

معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2009 - 2010 وصل إلى 5.3 %.

إن أداء الاقتصاد المصري والإصلاحات التي أدخلت عليه ونجاحه في مقاومة الأزمة المالية العالمية جعلته يحوز في العام الماضي على إشادة مرموقة من قبل صندوق النقد الدولي، إلا أن التريخية العظمى من الشعب المصري لم تسمع بهذه الإشادة وإن سمعت بها فإنها لم تفهمها وإن فهمتها فلم تصدقها وإن صدقتها فإنها لم ترها، أو أن ثمار هذا النمو أو حتى فوائده لم تصل إليها.

الذي رآه الشعب المصري وعرفه وأحس به هو أن خمس السكان، أي 16 مليون مصري يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وأن معدل الفقر في مصر وصل إلى 55 % من إجمالي عدد السكان، أي أن ثمة 45 مليون مصري يعيشون في حالة فقر، وأن هناك الملايين يعيشون من دون سكن وملايين غيرهم تسكن المقابر مع الأموات، وملايين أخرى عاطلة عن العمل. إن البطالة كما نعلم هي من أشد أدوات التهميش الاقتصادي والإفقار والإذلال للبشر.

والحقيقة المؤلمة هي أن 20 % من السكان فقط تهيمن على 80 % من الاقتصاد، والأدهى من ذلك هو أن واحداً في المائة فقط من الطبقة الغنية تملك 50 % من حجم ثروات هذه الطبقة.

والقصة التونسية لا تختلف كثيراً، وحتى الأيام الأخيرة من عهد الرئيس زين العابدين بن علي كان الاقتصاد التونسي يُعرف أنه الاقتصاد النموذجي للدول العربية، وللرئيس بن علي يعود الفضل في تبني تونس وتعريضها لبرنامج الإصلاح الليبرالي لاقتصادها منذ العام 1986، الذي أدى بدوره إلى نمو في قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات، وإنجازات مشهودة على صعيد البنية التحتية والتعليم والتدريب والصحة، وثقة عالمية جعلت تونس وجهة مَحَبَّة للاستثمارات الأجنبية. وحقق الاقتصاد التونسي نمواً قوياً بلغ معدله السنوي 5% طيلة السنوات العشر الأخيرة، وانفتح الاقتصاد التونسي على الاقتصادات الأجنبية، وقبل عامين فقط من قيام الثورة دخل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، وصنَّف الاقتصاد التونسي على أنه

بشكل واضح ومباشر على حياة جميع مواطني تلك الدولة، وما لم يترب مردود ذلك النمو وخيراته وتتساقط ثمراته على مكونات التراثح الدنيا في المجتمع؛ وإلا فإن نعمة النمو تتقلب إلى نقمة.

إن السماح للشراء بالبقاء والتركيز في التراثح العليا للمجتمع يؤدي بالتأكيد إلى خلق التناقضات وإلى اتساع الفجوات، ويؤدي إلى نمو مجتمع متناظر مشدود ومشحون بمشاعر الحقد الطبقي والكراهية للأنظمة القائمة الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية.

إن وظيفة النمو الاقتصادي يجب أن تكون بمثابة الرفعة التي تركز أولاً على إنتشال التراثح الضعيفة والمتعثرة في المجتمع ودفعها نحو توسيع قاعدة التراثح الوسطى وتقليص الفواصل والفوارق بين مختلف الطبقات وخلق مجتمع متجانس متعاش.

هذا الاستنتاج برز بكل وضوح ومن أول وهلة فوق تداعيات الأحداث العارمة التي عصفت بتونس ومصر وأطاحت بنظامين عتيدين وأدت إلى سقوط رأسين صلبين؛ الرئيس زين العابدين بن علي والرئيس محمد حسني مبارك.

بالنسبة لمصر، فقد نجح الاقتصاد في التحول من الاقتصاد المركزي الذي أرسته ثورة العام 1952 والذي أفقر الغني ولم يغب الفقير، إلى اقتصاد حر مفتوح، حتى أصبح الاقتصاد المصري قبل سقوط حسني مبارك أكثر اقتصادات الشرق الأوسط تنوعاً، وتم تحرير التجارة، واستقرار سعر صرف العملة، وتخفيض العجز في الموازنة، والقضاء على قيود ومعوقات الاستثمار، وخصخصة أكثر من 50 % من شركات القطاع العام، وارتبط الاقتصاد المصري بالأسواق الأوروبية عبر مجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة، وحافظ على قوة دفع مناسبة حمته من الوقوع في فخ الركود طيلة فترة الأزمة المالية التي ألمت بالاقتصاد العالمي.

وفي العام الماضي ذكر تقرير البنك الدولي أن الاقتصاد المصري أصبح ثالث أكبر اقتصاد عربي بعد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، ووضع التقرير المذكور الاقتصاد المصري في المركز 42 على المستوى العالمي. كما أنه حقق

دول كثيرة في العالم تعاني من انعدام أو نقص وشح في مواردها الطبيعية، إلا أنها نجحت في تحقيق نسب مقبولة من النمو الاقتصادي، وتمكنت من ضمان انسياب ثمرات ذلك النمو إلى كافة التراثح بما في ذلك العتبات الدنيا من مكونات مجتمعاتها، وأصبحت شعوبها تشعرك بالكرامة والاطمئنان و تتمتع بمستوى لائق من المعيشة والحياة الكريمة، من بين هذه الدول اليابان وسنغافورة على سبيل المثال لا الحصر.

وثمة دول أخرى متخمة بالخيرات والموارد الطبيعية وتحقق مداخيل مادية طائلة، إلا أن شعوبها أو شراخ واسعة منها تعاني من ضيق الحياة وضنكها، وتعيش في ذل وبؤس وحرمان. دول عربية عدة ودول أخرى قريبة منا تقع ضمن هذه المجموعة، ففي مؤتمر عقد في طهران قبل أسبوعين نظمته "مركز الإحصاءات القومي" برعاية وزارات عدة وجامعة طهران وصندوق السكان التابع للأمم المتحدة، قدم ثلاثة باحثين حكوميين بارزين دراسة أكدوا فيها أن 23.3 مليون شخص على الأقل من سكان المدن في إيران يعيشون تحت خط الفقر، ويعجزون عن العيش من خلال عائداتهم، والدراسة لم تشمل سكان القرى. واعتمد الباحثون مبلغ 650 ألف تومان إيراني (حوالي 630 دولاراً) معدلاً لخط الفقر في منزل بالمدينة يضم 3.7 شخص.

وفي هذا الشأن، لعل من السابق لأوانه الآن الاستعجال في محاولة التوصل إلى خلاصات مقنعة وقاطعة من التجارب والدراس والتجارب العديدة التي تخفضت عن التطورات الجارية والأحداث المتلاحقة التي حطمت حواجز الخوف والتهميش والتي شهدتها، ولا تزال تعيش في خضمها الساحة العربية على امتدادها، ومع ذلك فإن هناك من دون شك بعض الاستنتاجات الواضحة الصارخة التي لا تتطلب عظيم جهد لقراءتها أو طول باع لاستيعابها والاستفادة منها، كما أن الحاجة إلى سرعة تداركها ومعالجتها لم تعد تختمل التأجيل والتسويف بالنسبة لأصحاب الشأن في منطقتنا.

من أبرز هذه الاستنتاجات هو أن تحقيق أي دولة لأداء اقتصادي جيد، وتمكنها من بلوغ معدلات نمو اقتصادي عالية، لا يضمن أو يكفل لتلك الدولة تحقيق الإستقرار السياسي والاجتماعي المتوقع، ما لم يعكس ذلك النمو

الأنصاري: المرأة البحرينية تدعو للسلم الأهلي

الرفاع - المجلس الأعلى للمرأة: أكدت الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة الأنصاري الدور الريادي للمرأة في إعلاء قيم العدالة الاجتماعية والحكمة والحلم، وهو ما يتم إثباته في الوقت الراهن في ظل الأزمات التي تشهدها دول المنطقة، لافتة إلى أن "المرأة قادرة على مواجهة التحديات بكل عزم وكفاءة بدءاً من بيتها الصغير إلى وطنها والتأثير في العالم بأسره". وأشادت الأمين العام في تصريح لها بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من مارس بصوت المرأة البحرينية المناهية بتحقيق السلم الأهلي من خلال تمسكها بحقها في إيصال صوتها بما يسهم في تعزيز روح الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة، منومة بالتأييد الذي أبدته نساء البحرين للحوار الوطني باعتباره فرصة سانحة لاستكمال مسيرة الإصلاح وهو ما ظهر جلياً في اللقاء التشاوري الذي جمع بين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة مع الجمعيات واللجان

النسائية بهدف تبادل وجهات النظر وتبادل الأفكار حول دور مؤسسات المجتمع المدني النسائية في التمهدة وتحقيق الوحدة الوطنية ونشر ثقافة الحوار. وأكدت الأمين العام أن المرحلة الحالية تتطلب إيجاد برامج عملية مشتركة في سبيل خلق جو من التمهدة وانجاح الحوار الوطني، وهو ما تحقق فعلياً من خلال انبثاق اللجنة النسائية المشتركة كأحد مخرجات اللقاء التشاوري لرصد جميع المقترحات والأفكار التي تهدف إلى تفعيل دور المرأة البحرينية للقيام بدورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي والتعاطي الإيجابي للتغلب على أية آثار سلبية نتيجة للأزمة الحالية. وأشارت إلى أن للمرأة البحرينية قدرة وكفاءة لا يمكن اغفالها في تحقيق الوحدة الوطنية، موضحة الجهود التي قامت بها اللجنة في سبيل عملية التوعية وإيجاد برامج التدريب والتأهيل، مشيرة إلى الخطة التي أعدتها اللجنة للتنسيق مع عدد من الوزارات والمؤسسات المعنية بهدف تعزيز مفهوم المواطنة

الرفاع - المجلس الأعلى للمرأة: أكدت الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة الأنصاري الدور الريادي للمرأة في إعلاء قيم العدالة الاجتماعية والحكمة والحلم، وهو ما يتم إثباته في الوقت الراهن في ظل الأزمات التي تشهدها دول المنطقة، لافتة إلى أن "المرأة قادرة على مواجهة التحديات بكل عزم وكفاءة بدءاً من بيتها الصغير إلى وطنها والتأثير في العالم بأسره". وأشادت الأمين العام في تصريح لها بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من مارس بصوت المرأة البحرينية المناهية بتحقيق السلم الأهلي من خلال تمسكها بحقها في إيصال صوتها بما يسهم في تعزيز روح الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة، منومة بالتأييد الذي أبدته نساء البحرين للحوار الوطني باعتباره فرصة سانحة لاستكمال مسيرة الإصلاح وهو ما ظهر جلياً في اللقاء التشاوري الذي جمع بين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة مع الجمعيات واللجان

بنك البحرين الوطني

توزيع الأرباح السنوية لعام 2010

يسر مجلس الإدارة دعوة المساهمين الكرام لمراجعة مكاتب مسجلي الأسهم السادة كي بي أم جي والكائنة في بناية الهداية رقم 2 الطابق الخامس شارع الحكومة، وذلك لاستلام حصصهم من الأرباح النقدية الموزعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، مصطحبين معهم شهادات الأسهم الأصلية الخاصة بهم، اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 16 مارس 2011.

والله ولي التوفيق،،،،

فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة

NBB
www.nbbonline.com

رعاية 5682 أرملة وتقديم كافة أشكال الدعم "الخيرية الملكية" تسعى لصناعة أمهات متميزات في المجتمع



من قبل مجموعة من الاستشاريين المتخصصين، لمساعدتهم على التكيف الإيجابي مع ظروف الفقر ومساندتهم في تذليل الصعاب والضعف النفسية التي تواجههم أو قد تواجههم مستقبلاً من أجل تنمية توافقه النفسية والاجتماعي والتكيف مع الضغوط الحياتية المختلفة، إضافة إلى دعم مشروع البيوت الآيلة للسقوط وإعانة المرأة على العيش الكريم في هذا البلد المعطاء، وإنشاء المركز التجاري الخدماتي الذي يعمل على توفير خدمات متكاملة لجميع أطراف المجتمع من المحتاجين، ويضم مكتبة وصالة متعددة الاحتياجات وعبادة طبية تقدم خدماتها مجاناً للأيتام والأرامل والمحتاجين لتعزيز دور المؤسسة في توفير جميع متطلباتهم الحياتية المهمة، إلى جانب العمل على مشروع الإيواء الأسري وإنشاء وحدات سكنية مؤقتة للأرامل اللواتي لديهن طلب في الإسكان لتكون هذه الوحدات محطة مؤقتة للأرملة مع أسرتهن إلى أن يتم تخصيص وحدة سكنية لها من وزارة الإسكان، وشاركت المؤسسة في تأسيس بنك الأسرة لدعم المشاريع التنموية الصغيرة والمساعدة في تقديم

ضاحية السيف - الخيرية الملكية: أولى عامل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة اهتماماً كبيراً بالمرأة البحرينية وإبراز دورها في مختلف الميادين الحياتية، لما لها من دور كبير في الارتقاء بالمجتمع وزرع البذرة الصالحة في الأبناء، ومن هذا المنطلق حرص على الاهتمام بالمرأة البحرينية عامة وإنشاء المجلس الأعلى للمرأة وتوجه كافة قطاعات الدولة للاهتمام بها، والاهتمام بالأرامل خاصة ليكون الدعم الأول لها، ولمساندتها على شق مشوار حياتها بخطى وثيقة.

وجاءت الرعاية الملكية بتاريخ 14 يوليو 2001 حين أمر جلالت بإنشاء لجنة لكفالة الأيتام البحرينيين من الأسر المستحقة، كما صدر أمر ثان من جلالت في 4 نوفمبر 2001 بتكليف هذه اللجنة بكفالة الأرامل اللاتي لا عائل لهن، وتقديم الرعاية الشاملة والتمتيز سواء المادية أو التنموية، لينتمكن من مواصلة حياتهن والاهتمام بأبنائهن وتنشئتهن نشأة صحيحة من أجل مستقبل واعد وخدمة هذا الوطن المعطاء.

واهتمت المؤسسة الخيرية الملكية بالأرامل وفقاً للتوجيهات السامية لجلالة الملك وتوجيه جميع أشكال الدعم والرعاية إلى 5682 أرملة من مختلف محافظات المملكة منها الدعم المادي الشهري وفي المناسبات والأعياد وتحويل الكفالة الشهرية إلى الحساب البنكي، إلى جانب تهيئة البيئة التعليمية المناسبة لابنائها من خلال البعثات الدراسية والدراسة بالمدارس الخاصة، فضلاً على الرعاية الصحية من خلال متابعة الحالات التي تستدعي المتابعة الصحية وإجراء العمليات للأرامل، مع توفير الخدمات النفسية من خلال مركز الإرشاد للمساندة الاجتماعية للأمهات